جهود المسلمين في حفظ السنة

- السُنَّة من حيث توثيقها.
- الرحلة في طلب السُنَّة.
- علم أصول الحديث.

السُنّة من حيث توثيقها

عرف المسلمون منذ عهد الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ قيمة السُنّة ومنزلتها التشريعية والتوجيهية في حياتهم، فحرصوا على حفظها وتبليغها، ونقلها بعضهم عن بعض، وقد حضَّهم النبي ﷺ على ذلك: «نضر الله امرأً سمع مقالتي، فوعاها، فبلّغها كما سمعها، فرُبَّ مبلَّغ أوعى من سامع».

وكانوا أول الأمر يعتمدون على «حفظ الصدور» فقد تميزوا بالحوافظ القوية، وتوارثوا هذا في رواية الشعر وغيره، نظراً لقلة الكتابة عندهم، بالإضافة إلى الحافز الديني، الداعي إلى حسن الحفظ والوعي.

كما أنَّ النبي الكريم نفسه نهاهم في البداية عن كتابة ما سوى القرآن، كما روى ذلك أبو سعيد الخدري عنه. وكان ذلك مبالغة في توفير أسباب الحياطة للقرآن، حتى لايختلط به شيء من غيره إذا فتِحَ الباب على مصراعيه، لكل مَن يملك التمييز بين الكلامين ومَن لايملكه. هذا إلى أنَّ الكتبة كانوا قليلين، ومواد الكتابة كانت غير ميَّسرة، فالأولى توجيه الجهد كله في هذه المرحلة لكتابة القرآن.

ثم أذن لهم الرسول في الكتابة عنه، فكتب عبد الله بن عمرو صحيفته «الصادقة». وأذن لأبي شاه ـ رجل من اليمن ـ أن يكتب خطبته.

وهو نفسه ـ عليه الصلاة والسلام ـ كتب كتباً كثيرة منها «الوثيقة» الشهيرة التي تضمنت تحديد العلاقة بين سكان المدينة من الأنصار والمهاجرين، ومَن دخل في معاهدتهم من يهود.

وكذلك رسائله إلى كسرى، وقيصر والنجاشي والمقوقس .. .. وغيرهم.

وما كتبه في بيان الصدقات، والديات والفرائض والسُنَن لعمرو بن حزم.

وكتب أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ لأنس بن مالك فرائض الصدقة التي سَنَّها الرسول ﷺ.

وكتب عمر ـ رضي الله عنه ـ لعتبة بن فرقد بعض السُنَن. ووُجِدَ في جفن سيفه صحيفة فيها صدقة السوائم.

وكان عند عليّ ـ رضي الله عنه ـ صحيفة فيها بعض الأحكام.

وما ورد من نهي بعض الصحابة عن كتابة الحديث ـ ومنهم الخلفاء الثلاثة المذكورون ـ فإنما هو لشدة حرصهم على القرآن في أول الأمر، وخشيتهم أن ينشغل الناس عنه بالأحاديث، ويُضيِّعوا كتاب الله، كما صنعت أمم قبلهم.

ثم اتفق الصحابة بعد ذلك على جواز الكتابة، كما رُوِيَ عن عائشة وأبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وابن عمرو، وأنس، والبرَّاء بن عازب، والحسن ابن عليّ، ومعاوية وغيرهم.

واتسع بعد ذلك نطاق الكتابة حتى جاء عصر التدوين، فدَوَّنت كتب السُّنَّة بعضها على طريقة المسانيد، حيث تجمع الأحاديث التي رواها كل صحابي على حدة وإن اختلفت موضوعاتها، مثل مسند أبي داود الطيالسي (ت٢٠٣هـ) ومسند الحميدي (ت٢١٩هـ) ومسند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) وغيرها. وبعضها على طريقة الجوامع والسُّنَن المصنَّفة على الموضوعات والأبواب المعروفة من العقائد والعبادات والمعاملات والآداب والتفسير والسيرة والرقائق ونحوها.

من ذلك كتاب «الموطأ» الذي وضعه إمام دار الهجرة مالك بن أنس (ت١٧٩هـ) بطلب من الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، والكتب الستة التي اشتهرت بين المسلمين، وهي الصحيحان: صحيح الإمام محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦ هـ) أصح كتاب بعد القرآن، وصحيح الإمام مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ) قرين البخاري في الصحة، وكتب السُّنَن الأربعة لأصحابها: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ) وأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ) وأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ) وأبي عبد الله محمد بن يزيد بابن ماجه (ت٢٧٥هـ).

وقد عني علماء الأمة بهذه الكتب الستة مع الموطأ، شرحاً لها وتعليقاً عليها وانتقاءً أو اختصاراً لها، وجمعاً لها، أو للزوائد عليها، وبحثاً في أسانيدها ومتونها.

* * *

الرحلة في طلب السنّة

ولم يعرف التاريخ أمة رحلت في طلب العلم مثل الأمة الإسلامية، وبخاصة علماء الحديث فيها، الذين ضربوا أروع الأمثال في قطع الفيافي الواسعة على ظهور الإبل أو مشياً على الأقدام، بغية استماع حديث ممن يحفظه أو من أعلى مصدر حي له.

وقد بدأ ذلك منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم.

فرحل جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس في الشام، واستغرق سفره شهراً ليستمع منه حديثاً واحداً لم يكن جابر قد سمعه من النبي ﷺ، ورحل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر بمصر فلما لقيه قال: حدِّثنا ما سمعته من رسول الله ﷺ في ستر المسلم، لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك. فلما حدَّثه ركب أبو أيوب راحلته وانصرف عائداً إلى المدينة وما حَلَّ رحله!![1].

ورحل رجل من الصحابة إلى فضالة بن عبيد بمصر فلما قدم إليه قال له: أما أني لم آتك زائراً ولكني سمعت أنا وأنت حديثاً من رسول الله ﷺ رجوت أن يكون عندك منه علم[2]، وقال عبد الله بن مسعود: «لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لأتيته»[3].

وتبيِّن هذه الوقائع أنَّ سبب رحلة الصحابة كانت لسماع حديث لم يسمعه الصحابي من رسول الله ﷺ، أو للتثبت من حديث يحفظه الصحابي وليس في بلده مَن يحفظه فيشد الرحال إلى مَن يحفظه ولو كان على مسيرة شهر.

وبعد الصحابة سار تلاميذهم من التابعين سيرتهم في الرحلة لطلب الحديث.

---

(١) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله (١/٩٣ - ٩٤).

(٢) الدارمي: سُنن الدارمي (١/١٣٨) والخطيب «الرحلة» ص ٧٥.

(٣) الخطيب: الكفاية ص ٤٠٢.

وربما زادوا عليهم. فقد تفرَّق الصحابة في الأمصار يحملون معهم العلم، فما كان ليتيسر للرجل أن يحيط علماً بحديث رسول الله ﷺ دون رحلة في الأمصار وملاحقة الصحابة المتفرقين فيها.

يقول سعيد بن المسيب (ت ٩٤هـ) أحد كبار التابعين: «إن كنت لأسير في طلب الحديث الواحد مسيرة الليالي والأيام»(١) .

ورحل الحسن البصري (ت ١١٠هـ) من البصرة إلى الكوفة في مسألة(٢)، وأقام أبو قلابة في المدينة ثلاثة أيام ما له حاجة إلا رجل كانوا يتوقعون قدومه كان يروي حديثاً، فأقام حتى قدم الرجل وسأله عن الحديث(٣) .

وحدَّث الشعبي رجلاً بحديث ثم قال له: «أعطيناكها بغير شيء، وقد كان يُركب فيما دونها إلى المدينة»(٤) .

وعن أبي العالية الرياحي قال: «كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة، فسمعناها من أفواههم»(٥) .

ففي جيل التابعين برز عامل جديد يحفز طلاب الحديث إلى الرحلة، ذلك هو طلب الإسناد العالي، فهو أخصر طرق الحديث المتصلة.

فبدل أن يأخذ التابعي عن تابعي أخذ بدوره الحديث عن صحابي، يرحل إلى ذلك الصحابي فيروي الحديث عنه مباشرة(٦).

* * *

(١) ابن عبد البر: جامع بيان العلم (٩٤/١). الخطيب: الكفاية ص ٤٠٢.

(٢) الخطيب: الكفاية ص ٤٠٢.

(٣) الدارمي: سنن (١٣٦/١).

(٤) البخاري: الصحيح (٣٥/١).

(٥) الخطيب: الكفاية ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(٦) انظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة ـ للدكتور أكرم ضياء العمري ص ٢٠٨ وما بعدها.

ولا يظنن ظان أنَّ القوم كانوا يأخذون الحديث من كل مَن قال: قال رسول الله ﷺ . فقد علموا أنَّ هناك مَن يكذب على رسول الله لدوافع شتَّى بيَّنوها في كتبهم، ولاحقوا الدجالين الوضَّاعين وكشفوا أمرهم.

قيل للإمام عبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة؟! فقال: تعيش لها الجهابذة!

أجل .. لقد قعَّد القوم قواعد، وأصَّلوا أصولاً، أصبحت علماً شامخ الذرا، بل علوماً جمة، هي: «علوم الحديث»، ولقد عَدَّ منها ابن الصلاح في «مقدمته» المشهورة (٦٥) خمسة وستين علماً أو نوعاً. ونقل ذلك عنه من بعده كالنووي والعراقي وابن حجر، وزاد السيوطي في شرحه للتقريب للنووي أنواعاً أخرى فأوصلها إلى (٩٣) ثلاثة وتسعين نوعاً[١].

كانت أولى هذه القواعد: ألا يقبلوا حديثاً بلا إسناد، فلا يُقبل من أحد أن يقول: قال رسول الله ﷺ إلا أن يكون صحابياً، ممن رآه ﷺ وسمع منه[٢].

وهؤلاء الصحابة عدول، عدَّلهم الله تعالى في كتابه، وأثنى عليهم في أكثر من سورة من قرآنه، كما في آخر سورة الفتح، وخص بالثناء المهاجرين والأنصار وأهل بيعة الرضوان[٣]، كما عدّلهم رسوله ﷺ في جملة

(١) انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف جـ ٢ ص ٣٨٦ وما بعدها ط. ثانية ـ سنة ١٣٨٥هـ (١٩٦٦م) مطبعة السعادة بالقاهرة.

(٢) انظر في تعريف الصحابي: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي ص ٤٩ ـ ٥٢. ط. حيدر آباد. والنوع التاسع والثلاثين من مقدمة ابن الصلاح وفروعها.

(٣) انظر الآية ٢٩ من سورة الفتح، والآية ١٠٠ من سورة التوبة، والآيتين ٨ ـ ٩ من سورة الحشر، =

أحاديث(١).

وقد شهدت سيرتهم بعدالتهم، وشهد لهم التاريخ: أنهم الذين حفظوا القرآن والسُنَّة. ونقلوها إلى الأمة، ونشروا دين الله في أقطار الأرض، وكانوا أفضل جيل عرفته البَشرية إلى اليوم.

ولم يحفظ التاريخ لأصحاب نبي من مواقف البذل، وروائع البطولة، ومكارم الأخلاق، ومقامات التقوى، ما حُفظَ لأصحاب محمد ﷺ(٢).

أما مَن دون الصحابة، فلا بد أن يسند الحديث إلى صحابي، ويبيَّن عمن تلقاه من الرواة حتى يصل إلى الصحابي.

ولابد أن تتصل حلقات الرواة، بحيث يكون كل منهم قد أخذ مباشرة عمن روى عنه، ولا تُقبل هذه السلسلة من الرواة: إذا سقطت منها حلقة واحدة في أولها أو أوسطها أو آخرها.

=

والآيتين ٥٨ ـ ٥٩ من سورة الحج، والآية ١٨ من سورة الفتح.

(١) وحسبنا منها الحديث المشهور: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» ... الحديث متفق عليه بألفاظ متقاربة عن ابن مسعود وعمران بن حصين، ورواه مسلم عن عائشة وأبي هريرة، والترمذي والحاكم عن عمران بن حصين، والطبراني والحاكم عن جعدة بن هبيرة. ولذا قال السيوطي: يشبه أن الحديث متواتر. انظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلاَّمة المناوي جـ ٣ ص ٤٧٨. ٤٧٩ط. دار المعرفة ـ بيروت ١٣٩١هـ (١٩٧٢م) كذا «صحيح الجامع الصغير وزيادته» تحقيق محمد ناصر الدين الألباني جـ٣، (الأحاديث ٣٢٨٣، ٣٢٨٨، ٣٢٨٩، ٣٢٩٠، ٣٢٩٦، ٣٣١٢). ط. المكتب الإسلامي ـ بيروت.

(٢) يراجع في ذلك الكتب التي ألفت في الصحابة خاصة مثل «الاستيعاب» لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) وأسد الغابة لابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد (ت ٦٣٠هـ) والإصابة للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) وأيضاً طبقات ابن سعد (ت ٢٣٠هـ) وانظر تعديل الصحابة في «الكفاية» للخطيب ص ٤٦ ـ ٤٩.

وهذه السلسلة المتصلة الحلقات من الرواة هي التي سماها علماء المسلمين: الإسناد، أو السند، وشددوا فيه كل التشديد، منذ عهد مبكر، وبالتحديد: منذ ذر قرن الفتنة في عهد عثمان رضي الله عنه، وبرزت الأهواء والتحزبات.

وفي هذا يقول التابعي[1] الجليل، الفقيه المحدِّث الإمام محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السُنَّة فيؤخذ عنهم، ويُنظر أهل البدع فيَجتنب حديثهم»[2].

وقال الإمام عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ): «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء»[3].

وقال ابن سيرين وغيره: «إنَّ هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم»[4].

وفي بعض الروايات عن ابن سيرين: كان يقال: إنَّ هذه الأحاديث دين[5] إلخ.... ومعنى العبارة أنَّ هذا القول كان شائعاً قبل ابن سيرين، أي في عصر الصحابة.

ومما لايجهله أهل العلم الدارسون لتاريخ الأمم والأديان أنَّ اشتراط الإسناد الصحيح المتصل في نقل «العلم الديني» و «علم النبوَّة»، مما تفردت به أمة الإسلام

---

(١) يُقصد بالتابعي: مَن تتلمذ على الصحابة وأخذ عنهم العلم. وإليهم الاشارة بقوله تعالى: ﴿وَالذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ﴾[التوبة: ١٠٠].

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، والترمذي في علل الجامع.

(٣) كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) جـ ١ قسم ١ص١٦ ط. حيدر آباد ١٣٧١هـ (١٩٥٢م).

(٤) المصدر السابق ص ١٥، وقد ذكره بإسناده عن ابن سيرين وغيره.

(٥) المصدر نفسه.

عن سائر الأمم، كما ذكر ذلك ابن حزم وابن تيمية وغيرهما.

ولا يحسبن القارئ البعيد عن الثقافة الإسلامية أنهم كانوا يقبلون أي إسناد يُذكر لهم، وأنَّ بوسع أي واحد أن يُركِّب لهم سلسلة من أسماء الثقات إلى أن يصل إلى الصحابي الذي سمع من النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ فهم إنما يقبلون الإسناد إذا توافرت له جملة شروط لابد منها:

(أ) أن يكون كل راو من رواته «معلوم العين والحال» وبعبارة أخرى: معروف الشخصية، معروف السيرة، فلا يُقبل سند فيه: حدثنا فلان عن رجل، أو شيخ من قبيلة كذا، أو عن الثقة ـ دون أن يذكر اسمه.

ولا يُقبل سند فيه راو لا يُعرف مَن هو؟ وما بلده؟ ومن شيوخه؟ ومَن تلاميذه؟ وأين عاش ومتى؟ وأين ومتى توفي؟ وهو الذي يسمونه «مجهول العين».

ولا يُقبل راو عُرِف شخصه وعينه، ولم تُعرف حاله وصفته، بخير ولا شر، ولا إيجاب ولا سلب، وهو الذي يسمونه «مجهول الحال»، أو «المستور».

(ب) أن يكون موصوفاً بـ «العدالة»، ومعنى العدالة يتصل بدين الراوي وخلُقه وأمانته فيما يروي وينقل، بحيث تنطق أقواله وأعماله أنه امرؤ يخشى الله تعالى، ويخاف حسابه، ولا يستبيح الكذب أو التزيد أو التحريف. وقد احتاطوا أشد الاحتياط، فكانوا يردون الحديث لأقل شُبهة في السيرة الشخصية لناقله، أما إذا علموا أنه كذب في شيء من كلامه فقد رفضوا روايته، وسموا حديثه «موضوعاً» أو «مكذوباً» وإن لم يُعرف عنه الكذب في رواية الحديث. مع علمهم بأنه قد يصدق الكذوب. وقد فسَّروا «العدالة» بالسلامة من الفسق وخوارم المروءة.

ومن دلائل هذه العدالة: أن لايُرى عليه كبيرة، ولا يصر على صغيرة. وأكثر

من ذلك أنهم اشترطوا مع التقوى «المروءة» وفسَّروها بأنها التنزه عن الدنايا وما يشين عند الناس، كالأكل في الطريق، أو المشي عاري الرأس في زمنهم.

فلم يكتفوا من الراوي أن يجتنب ما ينكره الشرع، بل أضافوا إليه ما يستقبحه العُرف، وبهذا يكون إنساناً مقبولاً عند الله وعند الناس.

ولا يُقال: قد يتظاهر بعض الناس بالعدالة، ويتصنع المروءة، وفؤاده هواء، وباطنه خراب، فهو يقول ما لايفعل، ويُسِّر ما لايُعلن، شأن المنافقين الذين يخادعون الله والذين آمنوا.

فالواقع يقول: إنَّ الزيف لابد أن ينكشف، والنفاق لابد أن يفتضح، وقال عليّ كرَّم الله وجهه: غش القلوب، يظهر على صفحات الوجوه، وفلتات الألسنة، وقد قال الشاعر:

ثوب الرياء يشف عما تحته فإذا اكتسيت به فإنك عار!

وقبله قال زهير في معلقته:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تُعلم

(جـ) ولا يكون الراوي ثقة مقبولاً بمجرد اتصافه بالعدالة والتقوى، بل لابد أن يضم إلى العدالة والأمانة «الضبط».

فقد يكون الراوي من أتقى عباد الله، وأعلاهم في الورع والصلاح، ولكنه لا يضبط ما يرويه، بل يغلط فيه فيكثر الغلط، أو ينسى فيخلط حديثاً بحديث.

لهذا كان لا بد من «الضبط»، سواء أكان ضبط صدر بقوة الحفظ، أو ضبط كتاب، بسلامة الكتاب والعناية به.

وهم يشترطون هنا للحديث الصحيح أن يكون راويه في أعلى درجات الضبط والاتقان: حتى يُطمأن إلى حفظه وإجادته. ويعرفون ذلك بمقارنة رواياته بعضها ببعض، وبروايات غيره من الحفاظ الثقات.

وكثيراً ما يكون الراوي ضابطاً حافظاً متقناً، ولكنه يعمر، فتضعف ذاكرته، ويتشوش عليه حفظه، فيضعِّفونه بذلك، ويقولون: اختلط بآخره ـ أي آخر حياته، وقد يُصنِّفون الرواة عنه بأمارات وأدلة مختلفة، فيقولون: هذا روَى عنه قبل اختلاطه فيُقبل، وهذا روَى عنه بعد اختلاطه، أولا يُعرف متى روى عنه، فيُرَد.

(د) أن تكون حلقات السند كلها متصلة، متماسكه من مبدأ السند إلى منتهاه، فإذا سقطت حلقة في السلسلة في أولها أو أوسطها أو آخرها، كان الحديث ضعيفاً مردوداً، مهما تكن مكانة رجاله من العدالة والضبط، حتى إنَّ بعض أئمة التابعين الذين يُستسقى بهم الغيث، وتُضرب أكباد الإبل لطلب العلم منهم، مثل الحسن البصري، وعطاء، والزهري، وغيرهم، إذا قال: قال رسول الله ﷺ ، ولم يذكر الصحابي الذي سمع الحديث من رسول الله ﷺ لم يُقبل حديثه، لاحتمال أن يكون سمعه من تابعي آخر، وأن يكون التابعي سمعه من تابعي وهكذا...، وإذا جُهِلت الواسطة لم يُقبل الحديث، وهذا يسمونه «المرسل» وإن كان بعض الفقهاء يقبله بشروط خاصة.

ومعنى هذا: أن يكون كل راوٍ تلقَّى الحديث عمن فوقه تلقياً مباشراً، بلا واسطة. ولا يجوز للراوي أن يحذف الواسطة. بناء على أنَّ المحذوف ثقة عنده، فربما كان الموَّثق عنده مجروحاً عند غيره، بل إن مجرد حذف الواسطة يشكك في المحذوف.

وإذا عُلِمَ من حال بعض الرواة المعدَّلين، المقبولين في الجملة، أنه حذف في بعض المرات بعض الوسائط، وذكر لفظاً محتملاً مثل: «عن فلان» اعتبروه «تدليساً» فلا يقبلون من حديثه إلا ما قال فيه: حدثني فلان، أو أخبرني فلان، أو سمعت... ونحوها. كما قالوا في مثل محمد بن إسحاق صاحب السيرة المعروف. أما إذا قال: عن فلان، فحديثه ضعيف، لأن «عن» تحتمل التلقي بالواسطة، كما تحتمل الأخذ المباشر، ومجرد الاحتمال من مثله يضعِّف الحديث.

(هـ) أن لايكون الحديث شاذاً. ومعنى الشذوذ عندهم: أن يرويه الثقة مخالفاً من هو أوثق منه، كأن يروي أحد الثقات الحديث بصيغة، أو زيادة معينة، ثم يرويه راو آخر أقوى منه وأوثق بغير هذه الصيغة، وغير هذه الزيادة.

وكذلك إذا رواه واحد بعبارة، ورواه اثنان أو جماعة غيره بعبارة مخالفة. فهنا يُقبل حديث من هو أوثق ويسمى عندهم «المحفوظ»، ويُرَد المخالف ويسمى «الشاذ» مع أنَّ راويه عندهم ثقة مقبول.

(و) ألا يشتمل الحديث على عِلَّة قادحة في سنده أو متنه.

وهذه إنما يعرفها أئمة هذا الشأن، ممن عايشوا الأحاديث، وخبروا الأسانيد والمتون، حتى إنَّ الحديث ليبدو في ظاهر الأمر مقبولاً، لا غبار عليه، فإذا نظر إليه هؤلاء الصيارفة الناقدون، سرعان ما يكتشفون فيه خللاً يوجب وهنه ولهذا نشأ علم رحب يسمى علم «العلل»[1] .

ومن هنا نتبين أنه لا مجال لما أوهمه بعض الغرباء عن هذا العلم، أنَّ بإمكان

(١) انظر في هذا كتاب «علل الحديث» للدكتور همام عبد الرحيم سعيد، وهو دراسة منهجية في ضوء كتاب «علل الترمذي» لابن رجب. نشر دار العدوى ـ عمان.

بعض الناس أن يخترع إسناداً صحيحاً بل في غاية الصحة، ويركّب عليه حديثاً يُحلّل ويُحرِّم، أو يُوجب ويُسقط ما شاء، ثم يأتي به إلى الفقهاء، أو رجال الحديث، فيقبلوه منه على عواهنه، فهذا كلام امرئ مغرق في الخيال. بل في الجهل المركَّب لأنه جاهل، ويعتقد أنه عالِم.